حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

تسونامي الأغذية الفاسدة

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/06/5

قبل ثلاثة أسابيع نشرت صحيفة الحياة الجديدة في ملحقها الاقتصادي (حياة وسوق) تحقيقا صحفيا حول الخبز الذي يستخدم خمائر مسرطنة، وفي الأسبوع الماضي نشرت تحقيقا آخر حول أنفلونزا البطيخ التي تغزو السوق الفلسطينية، وقبل ذلك، وخلال ذلك، ظهرت تقارير وأخبار صحفية كثيرة حول مصادرة وإتلاف عشرات الأطنان من المواد الغذائية الفاسدة أو الأدوية منتهية الصلاحية أو الأغذية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي. وقد أثار ذلك موجة عارمة من القلق، خصوصا في ظل استفحال هذه الظاهرة وخطورتها، كما أثار تساؤلات عدة حول أسباب ذلك وانعكاساته، وحول دور الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة ومسؤوليتها في حماية المستهلك.

الغش التجاري ليس ظاهرة جديدة في فلسطين أو في العالم، وهناك الكثير من حالات الغش التجاري المعروفة مثل خلط الحليب بالماء وخلط العسل بالسكر وإضافة ألوان صناعية لبعض الحلويات وغيرها، ولكن المشكلة التي نتحدث عنها هنا خطيرة جدا لسببين، أولهما طبيعتها القاتلة لاحتوائها على مواد سامة قد ينجم عنها وفيات أو أمراض مزمنة، وثانيهما تفاقمها وسرعة انتشارها في المجتمع الفلسطيني بحيث لا يكاد يمر أسبوع دون أن نقرأ عن حوادث مماثلة، حتى وصفها أحدهم بأنها "تسونامي الأغذية الفاسدة".

السبب الرئيسي للغش التجاري غالبا الجشع والرغبة في تحقيق أرباح سريعة من خلال إضافة مواد رخيصة، وغالبا ما تكون ضارة أو سامة، بغية تحسين مظهر السلعة وزيادة قيمتها في نظر المستهلك أو بغية تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح. ويشجع على ذلك غياب التشريعات والعقوبات الصارمة، والفلتان الأمني، وضعف الأجهزة الرقابية، وعدم السيطرة على المعابر والحدود مما يتيح لإسرائيل أن تلقي بمنتجاتها ومنتجات مستوطناتها بدون حسيب أو رقيب. وربما يكون من بين أسباب ذلك أيضا جهل المستهلك بمكونات السلعة أو قلة الوعي لدى جمهور المستهلكين وعدم إدراكهم لحجم الضرر والآثار الكارثية لهذه الظاهرة.

من الصعب حصر الأضرار والخسائر التي يتكبدها المجتمع الفلسطيني نتيجة انتشار الأغذية الفاسدة. ولا شك أن أهمها وأخطرها هي ما تسببه هذه المنتجات من تسمم تدريجي وموت بطيء لكثير من الأشخاص الأبرياء. فقد أظهرت الدراسات أن الأغذية الفاسدة يمكن أن تتسبب في العديد من الأمراض من بينها السرطان، أمراض القلب، الفشل الكلوي، الإجهاض، الأنيميا، الشلل، الالتهابات المزمنة وغيرها. ليس من السهل تقدير قيمة هذه الأضرار ماديا. هل يمكن وضع قيمة نقدية لحياة الإنسان؟ ماذا يعني أن يصاب شخص بالسرطان؟ كيف يمكن تقدير قيمة الآلام والأوجاع التي يعاني منها المريض وعائلته نتيجة الإصابة بهذه الأمراض؟

وحتى لو وضعنا ذلك جانبا، فإن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انتشار الأغذية الفاسدة هائلة على المدى البعيد. فبالإضافة إلى التكاليف المباشرة التي تتمثل في ملايين الدولارات التي تنفقها الدولة لعلاج هذه الأمراض، فإن الخسارة في رأس المال البشري تتعدى ذلك بكثير نتيجة التغيب عن العمل وفقدان الوظيفة ونقص الإنتاج وخسارة الدخل للأشخاص المتضررين. ولكن الأخطر من ذلك هو اهتزاز ثقة المواطن بمنتجاته الوطنية، ما يعني انخفاض الطلب على تلك المنتجات والتوجه إلى المنتجات الأجنبية المستوردة، وبالتالي إغلاق المصانع الوطنية الواحد تلو الآخر.

من الانعكاسات الخطيرة الأخرى للغش التجاري بصفة عامة، والأغذية الفاسدة بصفة خاصة، تأثيرها السلبي على المنافسة. فعندما يتمكن منتجو الأغذية الفاسدة من بيعها بأسعار رخيصة، تقل أحيانا عن تكلفة إنتاج السلعة الجيدة، فسيؤدي ذلك إلى خروج المنتجات الجيدة وسيطرة السلع الرديئة على السوق المحلي. كما سيؤدي ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في أسواق التصدير نتيجة الصورة الذهنية السالبة التي تتولد عند المستهلك الأجنبي للسلعة، وهذا ضرر بعيد المدى. ولسوء الحظ، فإن ذلك يعني خسارة ليس فقط للمنتج الذي يغش، ولكن أيضا لبقية الصناعة والموزعين والموظفين المرتبطين بتلك السلعة.

ويبقى السؤال، ما هو دور الدولة في حماية المستهلك من هذه الأغذية الفاسدة؟ وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لمكافحة هذه الظاهرة؟

من الناحية النظرية، فإن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية مواطنيها والدفاع عنهم. هذه هو مصدر الشرعية لأي حكومة، وهذا هو المبرر الرئيسي للسياسات والتشريعات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وبالتالي فإن من واجب ومسؤولية الدولة حماية أفراد المجتمع، مستهلكين وغيرهم، من كل ما يضرهم، بما في ذلك حمايتهم من الأغذية الفاسدة والأدوية منتهية الصلاحية وغيرها، خصوصا عندما لا يكون لدى المستهلك المعلومات الكافية أو الوسائل لاكتشاف الأخطار الناجمة عن استهلاك هذه المنتجات. وهذا يفترض أن يكون لدى الأجهزة الحكومية القدرة على

معرفة مكونات المنتجات التي يتم تداولها في السوق، ووضع المواصفات والمقاييس التي تحدد المعايير التي يجب توفرها في تلك المنتجات.

أن وجود مواصفات واضحة هو شرط ضروري ولكنه ليس كاف لضمان منتجات آمنة في السوق الفلسطينية، بل يجب أن يصاحب ذلك أجهزة رقابية يقظة تتوفر لديها البرامج والأدوات والآليات لقياس وفحص ومراقبة الجودة، ويشمل ذلك المختبرات الحديثة والموظفين المدربين والموارد المالية اللازمة. لا يكفي أن تكون هناك أجهزة رقابية عديدة، بل يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة لضمان مراقبة مستمرة على كافة حلقات السلسلة الغذائية ابتداء من التصنيع والتخزين وحتى قنوات التوزيع والبيع، وأن يشمل ذلك الواردات أيضا. كما يجب أن تكون هناك قوانين وتشريعات عصرية متكاملة لحماية الصحة العامة وضمان الغذاء الجيد، وأن تشمل هذه التشريعات والقوانين عقوبات صارمة للمخالفين تكفي لردعهم، بما في ذلك إغلاق محلاتهم نهائيا والتشهير بهم. والأهم من ذلك هو تطبيق هذه القوانين بحزم وسرعة، وليس مجرد صياغتها كأدبيات منمقة. إضافة إلى ذلك، وربما قبل ذلك، يجب توفير المعلومات اللازمة للمستهلكين حول المنتجات المتوفرة في السوق، وتوعيتهم بالآثار والأضرار الناجمة عن استهلاك هذه المنتجات.

لقد حدثت تجارب مماثلة في كثير من الدول وتعاملت معها بالحزم والجدّية اللذين تستحقهما، ولعل أشهرها ما أصبح يعرف بفضيحة الحليب الصيني عام 2008، والتي نجمت عن إضافة مادة الملامين إلى الحليب ومشتقاته ما تسبب في أضرار لحوالي 300 ألف شخص، من بينهم وفاة ستة أطفال نتيجة فشل كلوي. وقد أضرّ ذلك كثيرا بسمعة الصين وصادراتها الغذائية، وتوقفت 11 دولة عن استيراد منتجات الحليب من الصين بشكل كامل. وقد جرت محاكمات جنائية تم على أثرها تنفيذ حكم الإعدام بشخصين والحكم بإعدام شخص ثالث مع وقف التنفيذ، وحبس ثلاثة أشخاص بالسجن مدى الحياة، والحكم على شخصين بالسجن لمدة 15 سنة، وتم فصل سبعة مسؤولين، بالإضافة إلى مدير دائرة الرقابة وفحص الجودة.

فهل يمكن أن نتعلم شيئا من التجربة الصينية؟ ألم يقل الحديث الشريف "أطلبوا العلم ولو في الصين"!